الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

عنـــــــوان الـموضـــــوع:

دور الإستراتيجية الوطنية في تطوير شعبة الحليب في الجزائر (2000-2020)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة:

- بلخوص رضا
- مختاري أسامة

تحت الإشراف الأستاذ:

د- أ/ بوخرص عبد الحفيظ

أعضاء لـجنـــة الـمنـاقـشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن محاد سمير	أ. محاضر قسم(أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
بوخرص عبد الحفيظ	أ. محاضر قسم(أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
سعودي عبد الصمد	أ. محاضر قسم(أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

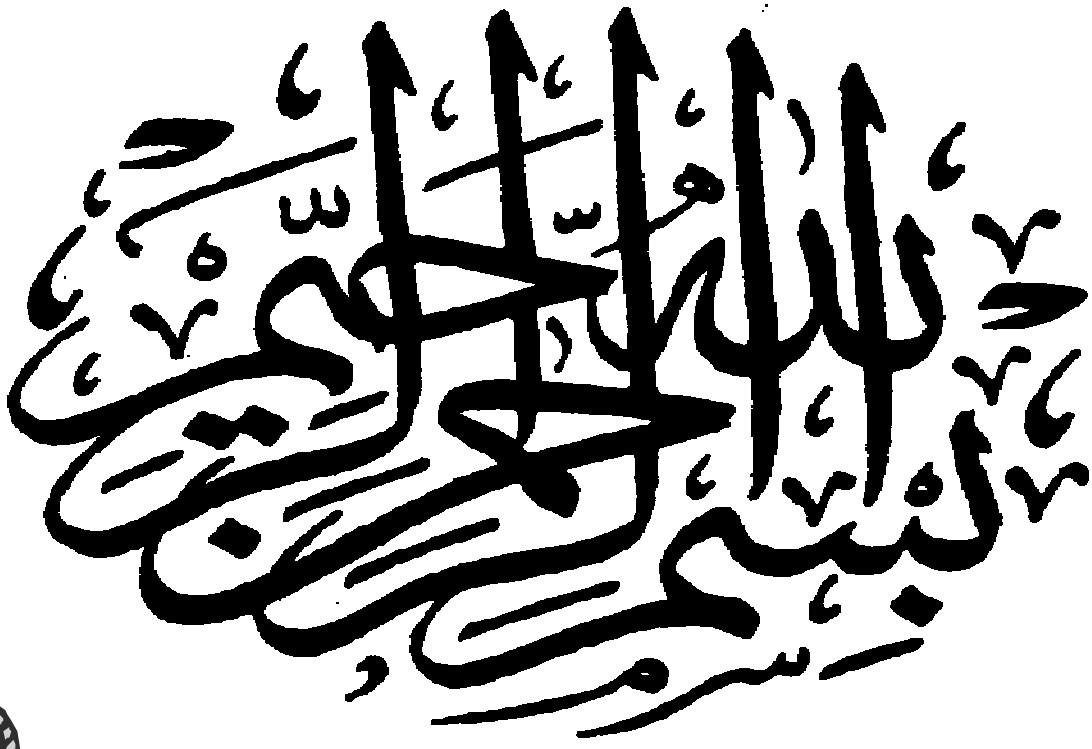

شكر وتقدير

قال تعالى: " وان تأَذن رَبُكم لئنْ شَكرتُم لأَزيدنَكم" سورة إبراهيم الآية 07

نحمد الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، وأعطانا من القوة ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى وإتمام هذا العمل المتواضع، وعرفانا منا بالجميل اتجاه كل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز مذكرتنا هذه كل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "بوخرص عبد الحفيظ " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته العلمية القيمة والتي كانت أحسن عون لنا في إعداد مذكرتنا.

الشكر موصول إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلى رأسهم السيد رئيس القسم الدكتور "زيتوني كمال " .

إلى كل من بذل معنا جهدا ووفر لنا وقتا، ونصح لنا قولا، نسأل الله عز وجل أن يجزيهم عنا كل خير الجزاء.

وأخيرا ... اللهم إنا نشهدك بأننا قد بذلنا ما يسرت لنا من جهد فان كنا قد وفقنا فمن عندك وان كنا قد أخطأنا أو قصرنا فمن عندنا.

إهداء

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء

إلى من ربتني ومنحتني الحنان

إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة

إلى قرة العين- أمي العزيزة-

إلى من علمني الكفاح والصبر

إلى الذي تعب كثيرا من اجل راحتي وتعليمي

إلى ذلك الرجل الكريم -أبي الغالي -

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي وأخواتي

إلى كل طلبة وطالبات جامعة محمد بوضياف

وبالأخص طلبة قسم العلوم الاقتصادية

إلى كل من اعرفهم من قريب أو بعيد إلى رفقاء الدرب

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع .

رضا/أسامة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
العنوان	
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	أ–د
الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للاقتصاد الفلاحي	
مقدمة الفصل	3
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النشاط الفلاحي	4
المطلب الأول: مصطلحات فلاحية	4
المطلب الثاني: دراسة السياسات الفلاحية في الجزائر	7
المبحث الثاني: تقديم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الريفي	11
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	11
المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي والريفي	19
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: السياسة الجديدة لشعبة الحليب في الجزائر: البحث عن أفضل أداء للشعبة المحلية	
مقدمة الفصل	28
المبحث الأول: التوجهات العامة للسياسة الجديدة لشعبة الحليب في الجزائر	29
المطلب الأول: السياسة الوطنية لإعادة تأهيل شعبة الحليب لسنة 1995	29
المطلب الثاني: مكانة شعبة الحليب في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	32

المطلب الثالث: تطبيق السياسة الوطنية للحليب المتزامنة مع الأزمة الغذائية العالمية	33
المبحث الثاني: أدوات الضبط المعتمدة في شعبة الحليب	36
المطلب الأول: دعم أسعار استهلاك حليب الأكياس (LPS)	36
المطلب الثاني: دعم أسعار إنتاج الحليب الطازج	38
المطلب الثالث: تطور الأسعار الحقيقية لإنتاج الحليب الطازج والأسعار الحقيقية لاستهلاك حليب الأكياس الممتدة من 2006 إلى 2020	40
المبحث الثالث: تقييم مؤشرات الأداء العام لشعبة الحليب خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2020	46
المطلب الأول: تطور إنتاج الحليب الطازج	46
المطلب الثاني: تطور وظيفة تجميع الحليب الطازج	48
المطلب الثالث: تطور الواردات من غبرة الحليب خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020	50
المطلب الرابع: تطور الصناعة التحويلية للحليب ومشتقاته خلال الفترة 2005 إلى 2020	52
خلاصة الفصل الثاني	55
الخاتمة العامة	57
قائمة المراجع	

فـهـــرس

الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال	الصفحة
الجدول رقم (01): تطور ميزانية شعبة الحليب من الميزانية الفلاحية وحصة الشعبة في صناديق الدعم	33
الجدول رقم (02): تطور الميزانية الإجمالية للديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته (2008 -2012)	37
الجدول رقم(03): تطور نظام الأسعار المطبقة على استهلاك الحليب المبستر	40
الجدول رقم (04): تطور نظام الأسعار المطبقة على إنتاج الحليب الطازج	42
الجدول رقم (05): تطور سعر الحليب الطازج بدلالة معدل التضخم خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2020	44
الجدول رقم (06): تطور الأسعار الحقيقية لحليب الأكياس المدفوعة من المستهلكين من سنة 1995 إلى 2020	46
الجدول رقم (07): تطور إنتاج الحليب في الجزائر من سنة 2005 إلى2020	50
الجدول رقم (08): تطور كميات الحليب المجمعة مقارنة بالإنتاج الكلي خلال الفترة (2005-2020)	52
الجدول رقم (09): تطور الواردات من غبرة الحليب خلال الفترة (2005-2020)	53
الجدول رقم (10): تطور الصناعة التحويلية للحليب ومشتقاته خلال الفترة (2005-2020)	56
الجدول رقم (11): مثال عن تزويد السوق المحلية من منتجات الحليب في سنة 2012	56

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مر القطاع الفلاحي في الجزائر بتحولات جذرية منذ الاستقلال إلى المرحلة الحالية ترتب عنها تطور بعيد عن تطلعات مختلف السياسات الفلاحية المتبعة رغم المؤهلات التي يتمتع بها إنتاج بعض المواد الفلاحية.هذا ما جعل الدولة تفكر في إعادة بعث القطاع الفلاحي وإيجاد تنمية متوازنة للعالم الريفي، حيث سارعت إلى وضع سياسة جديدة تعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مع بداية سنة 2000، ليليه بعده مباشرة برنامج التجديد الفلاحي في سنة 2008. هذه البرامج كانت تهدف إلى التقليل من الفجوة بين العرض والطلب في الفروع الفلاحية المختلفة سوءا كانت نباتية أو حيوانية. باعتبار الحليب من المنتجات الإستراتيجية للمستهلك الجزائري، إرتائينا إعداد دراسة حول فرع الحليب، كونه يجمع بين صنفين من النشاط المتكامل بين القطاع الريفي بصفته ميدان للإنتاج والقطاع الحضري باعتباره مركزا للتصنيع والاستهلاك.

تعاني الجزائر من التبعية للأسواق الخارجية في مجال الصناعات الغذائية بصفة عامة وشعبة الحليب بصفة خاصة، وقد تبنت السلطات من خلال البرامج الفلاحية التي تم تطبيقها في السنوات الأخيرة (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية Plan National de Développement Rural et Agricole وبرنامج التجديد الريفيProgramme du Renouveau Rural) إستراتيجية واضحة المعالم للتخلص من هذه التبعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة الحليب وذلك بتقديم الدعم المالي والتقني لكافة المتعاملين في هذا المجال(المستثمرات الفلاحية لتربية الأبقار الحلوب، وحدات جمع الحليب ومصانع التحويل الملبنات):

إن الاحتياجات الكبيرة للسكان من مادة الحليب التي تفوق كميات الإنتاج الوطني أدت إلى ارتفاع فاتورة استيراد غبرة الحليب لأن مصانع التحويل يعتمدون بالدرجة الأولى على الغبرة المستوردة في عملية التصنيع. وللتقليل من فاتورة واردات غبرة الحليب عملت الدولة على وضع مجموعة متكاملة من الإعانات تخص كل المتعاملين في الشعبة (منتجي الحليب وجامعي

الحليب والمحولين) حيث أوكلت الدولة مهمة مراقبة وتوزيع هذا الدعم إلى الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته (O.N.I.L). هذه الهيئة هي التي تتولى مهمة تنظيم السوق الوطني للحليب من خلال تنفيذ مختلف الإجراءات المتعلقة بالاستفادة من الدعم المخصص لكل مرحلة من مراحل الإنتاج.

هذا ما يضعنا أمام إشكالية واضحة والمتمثلة فيما يلي:

كيف تطور أداء شعبة الحليب خلال الفترة (2000-2020) للقضاء على تبعية الاقتصاد الوطني للأسواق الخارجية من حيث استيراد غبرة الحليب؟

ومن منطلق هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

1- لماذا تعاني شعبة الحليب من التبعية الخارجية من حيث التموين بالمواد الأولية ؟

2- فيما تتمثل آثار السياسة الوطنية الجديدة للحليب على الإنتاج والتجميع والواردات؟

- فرضيات البحث:

1_ تبعية شعبة الحليب ناجمة عن عدم الاستغلال الأمثل والعقلاني للمؤهلات التي يتوفر عليها القطاع الفلاحي في الجزائر، بالإضافة إلى نقص التنسيق بين البرامج المختلفة والهيئات المطبقة لها وانعدام المتابعة والتقييم المستمر للبرامج المختلفة.

2- تحقق جزء من الأهداف المسطرة إلا أن شعبة الحليب مازالت تعاني من عراقيل حالت دون تجسيد السلطات لما كانت تصبوا إليه.

أهمية الدراسة :

باعتبار أن القطاع الفلاحي يمثل العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم كونه مرتبط بمسالة الأمن الغذائي، ونظرا للأهمية الاقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري والدور الذي يجب أن يلعبه في القضاء على التبعية الغذائية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

-أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في:

1- التعرف على السياسات الفلاحية التي انتهجتها الدولة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 لتطوير القطاع الفلاحي بصفة عامة و تطوير شعبة الحليب بصفة خاصة.

2- الوقوف على انجازات هذه السياسات و المتعلقة خصوصا بتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الحليب وبالتالي التخلص من المخاطر المختلفة المرتبطة بتبعية الأسواق الخارجية.

3- تقييم مؤشرات الأداء العام لشعبة الحليب خلال فترة الدراسة مع تسليط الضوء على العراقيل التي تواجهها هذه الشعبة.

أسباب اختيار الموضوع:

- لما له من أهمية بالغة للاقتصاد الوطني كونه يساهم في تخفيض فاتورة الواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة إستراتيجية بالنسبة للمستهلك الجزائري.

- المساهمة ولو بجزء بسيط في وضع مرجع يمكن الاستفادة منه على الصعيد الأكاديمي.

منهج الدراسة:

للإلمام بجميع جوانب الموضوع اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي الذي يتضمن التحليل مدعما بجداول وأشكال لتبسيط وفهم الموضوع وللإجابة أيضا على التساؤلات المطروحة واثبات الفرضيات الموضوعة.

صعوبات الدراسة :

أهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز البحث هي:

- نقص المراجع التي تناولت الموضوع.

- صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالمعلومات الخاصة بشعبة الحليب خاصة للفترة الممتدة من 2013 إلى 2020.

هيكل البحث:

لعرض بحثنا ارتأينا أن نقسمه إلى فصلين يتضمنان الجانب النظري والجانب التطبيقي .

الفصل الأول تم فيه دراسة الإطار النظري للبرامج الفلاحية خلال الفترة 2000-2020، ويشتمل على المفاهيم العامة للنشاط الفلاحي وكذا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الريفي، أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان السياسة الجديدة لشعبة الحليب في الجزائر: البحث عن أفضل أداء للشعبة.

الفصل الأول

تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات الدول، فعلى كل دولة أن تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي.

فمنذ الاستقلال فكرت الدولة الجزائرية في سياسات تنموية تحمل في طياتها إصلاحات زراعية، إلا أن التغيرات الهيكلية والأزمات متعددة الجوانب التي عرفتها الجزائر جعلت هذه السياسات تفشل في مجملها، وزادت اتساع الفجوة حيث زاد الطلب على المواد الغذائية لتزايد السكان فزادت معه تبعية غذائية، لذا فكرت الحكومة في إيجاد صيغة جديدة لمواجهة هذه الأزمة بخلق قطاع جديد يخدم الاقتصاد الوطني ويجلب إيرادات جديدة لمواجهة الاحتياجات الوطنية، ويتمثل هذا القطاع في الميدان الفلاحي.

فبادرت الجزائر بتنمية اقتصادية وجعلت الزراعة من ضمن القطاعات الإستراتيجية لهذه التنمية، من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع، حتى يتسنى لها تخفيف حدة التبعية الغذائية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي، مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي بعد أن كان قطاعا متأخرا ومهمشما في إستراتيجية التنمية المخططة.

ومن هذا المنطلق اعتبرت السياسة الزراعية كأداة للدولة في تحقيق وزيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي، وزيادة حجم الصادرات لتعويض حجم الواردات.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النشاط الفلاحي.

المبحث الثاني: تقديم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النشاط الفلاحي

قبل التطرق إلى موضوع السياسة الفلاحية نرى انه من الضروري توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالجانب الفلاحي والتي من شأنها أن تسهل علينا التحكم في فهم الموضوع.

وسنتناول في هذا المبحث مطلبين:

المطلب الأول: مصطلحات فلاحيه

المطلب الثاني: السياسة الفلاحية في الجزائر

المطلب الأول: مصطلحات فلاحيه

وفيما يلي مجموعة من المصطلحات الفلاحية:

الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية

يعد مفهوم التنمية من المصطلحات الجديدة في القرن العشرين، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث كانت قبل ذلك تستعمل مفاهيم تدل على حدوث التطور الاقتصادي، وفي كثير من الأحيان كان يشير إلى التقدم الاقتصادي (Progress-economic)، والتقدم المادي للمجتمعات (Matériel Progress)، ولهذا نجد للتنمية أراء مختلفة ظهرت عند علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع.

وقد برز مفهوم التنمية "Développement" من مفهوم التقدم، بداية في علم الاقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة في ستينيات القرن الماضي. [1]

تعريف التنمية الفلاحية(الزراعية) :

هناك عدة تعاريف للتنمية الفلاحية والزراعية نذكر منها:

[1]- هيثر احمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص 14.

*** التعريف الأول:**

تعرف التنمية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية[2]

*** التعريف الثاني:**

هي التغير الإداري المخطط والمقصود والذي يتم التوصل إليه بواسطة إجراءات وتدابير معينة يعبر عنها ببرامج وخطط وسياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو الاقتصادي، فالتنمية الزراعية تنصرف إلى كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية ويمكن التمييز بين نوعين من وسائل التنمية الزراعية:

الأول: هو إعادة تنظيم العلاقات الزراعية في الريف

الثاني: زيادة الموارد الزراعية المستخدمة في الريف. [3]

نستخلص من التعاريف السابقة أن التنمية الفلاحية هي مجموعة الإجراءات والسياسات التي تسعى إلى رفع من معدلات النمو بزيادة الإنتاج الفلاحي من خلال الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة وتشجيع الاستثمار.

---

[2]– غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011–2012، ص ،08.

[3] – هيثر أحمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الفرع الثاني: الريف

بالرغم من وجود صعوبات في تحديد تعريف شامل للريف فيمكن تعريفه من خلال مايلي:

* التعريف الأول:

يعرف الريف على انه الإقليم غير الحضري الذي يكون فيه النشاط الإنساني مرتبط أساسا بالأرض، ويعرف أيضا بأنه منطقة خارج حدود المدينة وتكون غير آهلة بالسكان. [4]

* التعريف الثاني:

يمكن تعريفه من خلال بعض المنظمات الدولية:[5]

_تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

اعتمدت الو.م.أ في تعريفها للمجتمع الريفي على معيار الإحصاء أي حجم السكان وهو الذي يحدد المناطق الريفية، وهم الذين يعيشون في جماعات أقل من2500 نسمة، وهذا التعريف يشمل الفلاحون والسكان الريفيون غير الزراعيون.

_تعريف هيئة الأمم المتحدة-(ONU):

وضعت هذه المنظمة معيارا كميا للتمييز بين الريف والحضر على أساس الحجم السكاني حيث اعتبرت أن التجمعات السكانية تكون ريفية إذا قل عدد سكانها عن2000نسمة، إضافة إلى أنها لا تبعد عن جاراتها بمسافة 200 متر(أي بين تجمعين سكانيين مسافة 2000 متر)، وإذا زاد عدد السكان عن 2000 نسمة فهو مجتمع حضري.

_منظمة الزراعة والتغذية واليونسكو (UNISCO و FAO):

يعرفان المجتمع الريفي بأنه المجتمع الذي يعيش في تجمعات سكانية التي عدد لا تتجاوز 10 آلاف نسمة متواجدون في مناطق ريفية بها مزارع ومراعي وغابات وأنهار وجبال، وقد تكون صحاري، كما أن نشاطهم الأساسي هو الزراعة وبأجور ضعيفة ومنخفضة وتتوفر فيها الأراضي

---

[4]- بكدي فاطمة ، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة خميس مليانة –الجزائر، جوان 2013 ص 185.

[5]- هاشمي الطيب: **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر** ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2013-2014، ص،16،15.

بأسعار منخفضة، إضافة إلى أنها مكان تتأثر فيه الأنشطة بالأسعار المرتفعة للمعاملات التجارية، تضاف إليها المسافات البعيدة عن المدن والبنية التحتية الفقيرة .

المطلب الثاني: دراسة السياسات الفلاحية في الجزائر

تلعب السياسة الفلاحية ، دورا هاما في تنمية القطاع الفلاحي من كل الجوانب، وجعله قادرا على أن يتجاوز مختلف العراقيل والعقبات التي تحول دون تطوره.

الفرع الأول: تعريف السياسة الفلاحية

***التعريف الأول:**

"تعرف السياسة الفلاحية(الزراعية)، بأنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تتبناها الحكومة، لحماية القطاع الفلاحي(الزراعي)، من الواردات ولرفع مداخيل المزارعين." [6]

يركز هذا التعريف على الرفع من مداخيل المزارعين مما يحفزهم على الاستثمار في القطاع الفلاحي ورفع مستوى الإنتاج الوطني الأمر الذي يساهم تدريجيا في تخفيض الواردات، كما أن الدولة ليس هدفها تحقيق الاكتفاء فقط بل تتضمن أهداف أخرى لا تقل أهمية عن سابقيها كالمحافظة على الموارد الطبيعية وتوفير مختلف المستلزمات الفلاحية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة ....الخ، مما يمكنها من تطوير هذا القطاع.

***التعريف الثاني:**

تتمثل السياسة الزراعية في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية. السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة. وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في

---

[6]– صاحب يونس، **السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000–2014**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014–2015، ص ص،17، 18.

الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة .[7]

من خلال التعريفين السابقين يمكننا أن نستخلص مايلي:

- هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتبناها الحكومة .
- هي أسلوب إدارة الدولة للقطاع الفلاحي.
- السياسة الزراعية ما هي إلا جزء من السياسة الاقتصادية، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي.

الفرع الثاني: أنواع السياسات الفلاحية (الزراعية):

يمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية إلى ثلاث مجموعات وهي: [8]

1/سياسة التوجيه الزراعي:

طبقت هذه السياسة في الدول الرأسمالية (أوربا الغربية)، وتجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، هدفها الرئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية

2/ سياسة الإصلاح الزراعي:

طبقت في معظم الدول النامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبعض الدول الأوربية كإسبانيا وإيطاليا، وقد كانت منطلقات معظمها تتحدد في:

* تحديد الملكية بسقف أعلا، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو دون تعويض.
* توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أية أراضي.
* فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

والهدف الاقتصادي هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي

---

[7]– غربي فوزية، **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2007–2008، ص، 75.

[8]– نزعي عزالدين، هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد التاسع، تموز 2013، ص ص، 06، 07.

الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الصناعة والزراعة، ورغم النتائج الإيجابية التي تحققت، فإنها لا تقارب النتائج الإيجابية التي تحققت في سياسة التوجيه الزراعي.

3/السياسة الثورية الزراعية:

ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الإيديولوجي، فإذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، فإن الثورة تعني التغيير الشامل والكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة، وقد طبقت هذه السياسة في البلدان التي تبنت التوجه الاشتراكي، حيث تقوم على ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة الشعب، وعرفت هذه السياسة الفشل في معظمها، نظرا إلى تغليب الجانب السياسي على الضروريات الاقتصادية.

الفرع الثالث: أهداف السياسة الفلاحية (الزراعية).

جاءت السياسة الفلاحية بمجموعة من الأهداف من شانها تسطير خطة واضحة من اجل التوجه بالقطاع الفلاحي نحو مسار خال من المشاكل التي تواجهه، والمساهمة في تنمية الريف من خلال ضمان حياة معيشية حسنة للفلاحين مما يسمح لهم بممارسة نشاطهم والوصول إلى ما هو مخطط له .

وتتمثل أهم الأهداف الرئيسية للسياسة الفلاحية في: [9]

1) تحقيق الجدارة الإنتاجية والاقتصادية:

والتي تعني استخدام اقل ما يمكن من الموارد الزراعية في إنتاج ما يحتاجه المجتمع من

سلع زراعية وغذائية، لاجتناب استنزاف الموارد الفلاحية المتوفرة، أي أن السياسة الفلاحية تحقق الإشباع دون استعمال كل الموارد الزراعية.

ويتضمن هذا الهدف كذلك زيادة الصادرات الزراعية ومن ثم زيادة مقدار النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويستلزم ذلك دراسة العرض العالمي للمنتجات

[9]–صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الزراعية والطلب عليها والدول المصدرة لمثل تلك المواد الزراعية، ومدى المنافسة التي تتعرض إليها المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية، وما تستطيع أن تحققه هذه المنتجات من ربح ومن ثم التركيز على إنتاج المواد الزراعية التي تتسم بميزة نسبية تصديرية.

2) عدالة توزيع الدخل:

تعني العدالة محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول ومستويات المعيشة بين الأفراد، وتحديد حد أدني لمستوى معيشة الفرد.

ويقتضي متابعة تحقيق هدف العدالة التوزيعية للدخل القيام بإجراء الكثير من الدراسات والبحوث المستمرة للدخول النقدية والعينية لمختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية، لتقدير مدى التقارب في توزيع الدخول وتحديد إجراءات الحد من الفروق الكبيرة بينها، وتقليلها بالوسائل الاقتصادية المناسبة.

المبحث الثاني: تقديم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي

لقد عانت الفلاحة في الجزائر من التهميش ولفترة طويلة من الزمن فضلت حبيسة شعارات لا غير، ونظرا لتحسن الوضع المالي للجزائر فإنه تم وضع مخطط يقوم على تدعيم الدولة للقطاع الفلاحي في إطار ما سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، جاء هذا المخطط سنة 2000 ليجسد هذه الطموحات، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والقدرات الموجودة، معتمدا عددا من السياسات الفلاحية منها التي تخص استصلاح الأراضي الفلاحية، أو التي تخص التمويل والدعم والقرض للفلاحين، أو التي تخص تنويع الإنتاج وكيفياته، بالإضافة إلى الاهتمام بالريف وتشجيع الاستثمار فيه.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

في سنة 2000 قامت الدولة بوضع برنامج سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDAR) ويهدف هذا البرنامج المسطر إلى تحسين مردودية القطاع الفلاحي حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي.

الفرع الأول: تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

*التعريف الأول:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم26 نوفمبر 2000 الذي تطرق فيه إلى أهم توجهات السياسة الفلاحية الجديدة للبلاد وقد تم وضع عدة أهداف لهذا المخطط . [10]

*التعريف الثاني:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي. وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، ويرجع ظهور هذه المخططات إلى هشاشة القطاع الفلاحي الذي عانى من التهميش أزيد من ثلاثة عقود وتكميلا لمسار الإصلاحات وبرامج تنموية التي بدأ تطبيقها في التسعينات.[11]

يمكن إيجاز التعريفين السابقين في النقاط التالية:

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عبارة عن إستراتيجية تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي من خلال البرامج التي تتكيف مع المناخ الجزائري مع ضرورة الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المتوفرة والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة من اجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

---

[10]–كتفي سلطانة، **تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2005 حالة قسنطينة تقييم ونتائج**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري قسنطينة،2005 –2006، ص،07.

[11]– شعابنة إيمان، **مدى فعالية الدعم في اطار سياسة التجديد الفلاحي**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد16، جانفي 2016،ص 308.

الفرع الثاني: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

إن الأهداف التي سعى القطاع الفلاحي الجزائري إلى تحقيقها قبل ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كانت أهدافا قصيرة المدى وتتعلق بفترة البرامج والمخططات التي وضعتها السلطة.

ومع خوصصة القطاع الفلاحي، فإن الدولة عملت على تحرير القدرات الفردية الخاصة والمهمشة حتى تساهم في تحقيق التنمية الريفية والشاملة في آن واحد. [12]

يتضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مجموعة من الأهداف الأساسية تتمثل في: [13]

-الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.

-الاندماج في الاقتصاد الوطني.

-التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.

- إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.

-تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.

-تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.

-تحرير المبادرات الخاصة على مستوى -التموين، تصريف وتكييف الإنتاج.

-ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي.

-تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

ولقد توسع المخطط أكثر في سنة 2002 ليضم كذلك التنمية الريفية، وهذا لكون أن المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر حيث تضم ما يقارب النصف من الفقراء في الجزائر وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي لهذا تضمن المخطط تحقيق التنمية الريفية باعتبار الريف فضاء ينتهج فيه سكانه نمطا معيشيا مميزا ولابد من إشراكه في تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تشجيع الاستثمارات في الأرياف، وتمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة وحماية

---

[12]- نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان،2011-2012، ص 124.

[13]- كتفي سلطانة ، مرجع سبق ذكره، ص ،07.

مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار في الأرياف، والاهتمام بالنشاطات الفلاحية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم [14].

الفرع الثالث: برامج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

سخرت الدولة لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مجموعة من البرامج نذكر منها مايلي:

1.برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية لمختلف الفروع:

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية، والمحافظة على الموارد الوراثية، لتصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات والعناية خاصة بالمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير. [15]

2.برنامج تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد في التنفيذ على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين، باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا للأنشطة التي تسمح بتامين مداخيل الفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من اجل تغطية الخسائر الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية) ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع الذي يهدف إلى المنتوج نفسه [16].

---

[14] – عماري زهير، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر –بسكرة،2013–2014، ص 81.

[15] – عياش خديجة، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة الخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2007)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر3، 2010–2011، ص 87.

[16] –هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000–2006 (نموذج تطبيقي لولاية سعيدة)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان،2006–2007 ،ص 87.

3.برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان وتشارك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز.[17]

4.البرنامج الوطني للتشجير:

عن طريق إعادة وتجديد الثروة الغابية، بغراسة أشجار الفلين، والحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات لفائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون والتين والكرز ...الخ، والتي لها فائدة بيئية في الحفاظ على التربة، وفائدة اجتماعية في توفير مداخيل للفلاحين [18].

5.برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب:

تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف ومن حيث الشروط وطرق التنفيذ وبالتالي فان استصلاح أراضي الواحات تتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى تخصص لاستثمارات الوطنية والأجنبية.

ومن جهة أخرى إن البرامج الخاصة المنفذة من طرف المحافظة السامية لتطوير السهوب (تنمية المراعي) ستتواصل بطريقة تكاملية ومندمجة مع مختلف برامج القطاع .[19]

الفرع الرابع: الوسائل والأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

إن تنفيذ مختلف برامج التنمية الفلاحية يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية حتى تصبح متلائمة لمتطلبات إنجاز الأهداف المحددة.

---

[17]– عياش خديجة، مرجع نفسه، ص 87.

[18]–جرمولي مليكة، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها (دراسة حالة ولاية البويرة)**، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005، ص95.

[19]–هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 97.

عند التطبيق الفعلي لبرنامج التنمية الفلاحية حددت الوزارة جملة من العمليات لتأطير وتنشيط وتنفيذ البرنامج الخاص يدعم التنمية الزراعية من خلال آليتين هما: [20]

1- الآلية المالية:

أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2000 /2007 حوالي400 مليار دج يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تتمثل في الآتي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.
- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز.
- القرض الفلاحي التعاضدي .

1/الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA):

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة ولقد تم إعداد مجموعة من النصوص التنفيذية حتى يصبح هذا الصندوق عملي في شكله الجديد:

_ المرسوم التنفيذي رقم 118/2000 المؤرخ في 30 ماي 2000 المحدد لكيفيات تسيير الصندوق.

_ المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق

_ مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 والمحدد من جهة الشروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات وكذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق للضبط والتنمية الفلاحية تتغير من 10 في المائة إلى 70 في المائة من قيمة الاستثمار وهذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للفلاحين.

أما في ما يخص قائمة النشاطات التي تستفيد من دعم الصندوق يمكن حصرها في الآتي:

تطوير الإنتاج والإنتاجية، تثمين المنتوجات الفلاحية، عمليات التسويق، تطوير الري الفلاحي، حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية، المخزون الأمني للإنتاج الزراعي والبذور

[20]- عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص،81 ،82 ،83.

والمشاتل، حماية مداخيل الفلاحين، دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة، تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية، تأطير الأشغال.

كما يمكن للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية أن يتكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين المهني والإرشاد وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع التي لها علاقة، وتتكفل بالنفقات المذكورة أعلاه مؤسسات مالية متخصصة تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

2/ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز:

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998، موجه لتدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي والتي تتطلب مساحات كبيرة ويهدف الصندوق إلى توسيع هذه المساحة لأجل المحافظة على الموارد الطبيعية وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب والأولوية في الاستفادة هي للجامعيين البطالين ولأهل المنطقة.[21]

3/ القرض الفلاحي التعاضدي:

يتم دعم القطاع الفلاحي عن طريق القرض، الذي طالما ظل مشكلا يعاني منه الفلاحون، حيث بعد تراجع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرر العودة إلى نشاطه في تمويل القطاع الفلاحي في 25 فيفري 2002، والمشاركة في تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبذلك تم إحياء وبعث الحيوية في النشاط البنكي وتطوير نوعية الخدمات البنكية، كما يتم التمويل عن طريق التأمينات الاقتصادية والتي يتكفل بها الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) الذي يقوم فضلا عن التأمينات بتقديم القروض ومحاسبة الصناديق العمومية.[22]

_الآلية التقنية:

بالإضافة إلى التأطير المالي، خصصت وسائل تقنية تتلاءم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية البرامج. وتهدف هذه الآلية إلى اعتبار المستثمرة الفلاحية كقاعدة أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي، من خلال زيادة المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين منها ومن مسيرتها.

---

[21]–د.حوحو حسينة، أ.حوحو سعاد، **آليات تمويل وتسيير الصندوق الوطني للظبط والتنمية الفلاحية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2011، ص 325.

[22]– عماري زهي ، مرجع سبق ذكره، ص 83.

هنا يبرز دور المقاطعة والمندوب البلدي وطاقمهما لانجاز هذه البرامج ويدعم هذا التأطير عن طريق إنشاء خلية تقنية متعددة الاختصاصات على مستوى الولاية ويتضمن هذا النظام مجموعة من أنشطة التكوين والإرشاد والإعلام والاتصال مع المعاهد التقنية المتخصصة والغرف الفلاحية، ويتكفل المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بالقيام بحملات إعلامية حول برامج التنمية الفلاحية.

هكذا ومن خلال التوليفة بين هاتين الوسيلتين يمكن لسلطة الإنعاش الاقتصادي تحقيق هدفين متكاملين هدف أول: يتمثل في حل مشكلة التمويل الفلاحي التي كانت ولفترة طويلة محل امتعاض لدى الفلاحين، وهدف ثاني يتمثل في انه يؤمن للسلطة الاستعمال العقلاني لموارد الدعم عن طريق الجهاز التقني المرافق للجهاز المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.[23]

وفي الأخير يمكننا إعطاء بعض النتائج الخاصة بتقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية التي تطرق إليها هاشمي الطيب في مذكرته : [24]

لقد عرف القطاع الفلاحي تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدولة، ولذلك تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل. لقد أصبح من المناسب التزود بأداة فعالة للسياسة العمومية بإشراك كل الأطرف المعنية.

كما أن الحكومة لازالت تزود الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها. وهكذا ستظل تقدم دعمها المالي لهذا القطاع مع السهر أكثر على استعماله كمحفز لرصد القروض المصرفية.

كما ستظل تقدم دعمها لمحاربة التصحر والعمل على مكننة الفلاحة عن طريق ترقية القرض الايجاري. وسندعم النتائج واهم الانجازات التي حققها منذ بداية انطلاقه إلى غاية 2006 وهي كالآتي:

1/ المساحة المستصلحة لسنة 2006 قدرت بـ 488000 هكتار بعدما كانت في سنة 2001 تقدر بـ 50.000 هكتار غير انه لم يستصلح من أراضي الجنوب سوى 6200 هكتار من مجموع 50.000.

[23]– شعابنة إيمان، مرجع سبق ذكره، ص311.

[24] – هاشمي الطيب،ـمرجع سبق ذكره، ص 116.

2/ المساحة المستغلة في عملية التكثيف الزراعي والموجهة للحبوب قدرت بـ 3.000.000 هكتار مع إنتاج بلغ 33.000.000 قنطار مقابل 4.000.000 هكتار وبإنتاج 22.000.000 قنطار خلال سنوات سابقة، وهذا ما يدل على أن هناك عملية تكثيف وتغيير نمط الإنتاج والإنتاجية.

3/ اتساع في مساحة الأشجار المثمرة حيث بلغت 1.000.000 هكتار في سنة 2006 بعدما كانت 70.183 هكتار في سنة 2001، والمساحة التي هي في طور التجهيز قدرت بـ 173.030 هكتار.

4/ فيما يخص برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز فقد سمحت باستصلاح 700.000 هكتار وهي تمثل نسبة 9 بالمائة من المساحة الصالحة للزراعة، بالمقابل 54000 هكتار سنة 2002 أي بمعدل نمو 9 بالمائة.

5/ أما في إطار إنعاش التنمية الريفية وتطوير الوسط الريفي فتم انجاز 1043 مشروع في إطار برنامج الغابات استفادت منه 106 ألف عائلة، و725 مشروع يتعلق بتنمية السهوب استفادت منه 152 ألف عائلة .

المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي والريفي

الفرع الأول: سياسة التجديد الفلاحي والريفي

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2008، حيث ترتكز على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في أوت 2008 يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليه بلدنا ومجتمعنا. [25]

الفرع الثاني: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تتمثل الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي فيما يلي :[26]

[25]– عماري زهير، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[26]– نور محمد لمين ، مرجع سبق ذكره، ص 200.

– المساهمة في إحياء المناطق الريفية من خلال تحسين ظروف التشغيل .
– إعادة دفع النسيج الاقتصادي للوصول إلى ضمان مستوى معيشي عادل لسكان الأرياف.
– تثبيت إقامتهم وتحسين ظروف حياتهم وشروط عملهم .
– تسهيل الحصول على المواد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهم .
– ضمان أمن التموين بالمواد الغذائية الضرورية للحياة.

أما الأهداف الخاصة فتتمثل في[27]:

1/العمل على الأخذ بمبادئ الحكم الراشد في قطاع الفلاحة وذلك بـ :

أ– إعادة تحديد أدوار مختلف فاعلي القطاع، سواء المؤسسات التي لها علاقة بالفلاحة، أو الفاعلين الخواص والعموميين على المستوى المركزي والمحلي.

ب– وضع مبدأي المساهمة، الشراكة والتعاضدية لتقاسم المعلومات، التشاور والحوار، حول مختلف النشطات والأعمال التي لها علاقة بالفلاحة، والمشاكل والتحديات المختلفة وكيفية تجاوزها، وهذا الإجراء، يسمح بجعل الفواعل المختلفة أكثر مسؤولية.

ج– إعداد كيفيات جديدة للتسيير لتفعيل مشاركة مختلف الفاعلين .

د– تقوية مختلف القدرات لدى مختلف الفواعل وفي كل المستويات، بتوفير مرافقة ملائمة .

فنظرا لكون الحكامة أداة للتنمية، العصرنة والاستقرار، عملت الدولة على تطبيق مبادئ الحكم الراشد في مختلف المستويات، سواء كان على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والمؤسساتي.

2/ نمو اقتصادي معمم، مدعم ومستدام:

بالتركيز على القطاع الخاص وجعله الفاعل الأساسي لنمو القطاع.

أ– معمم: بتثمين الموارد والإنتاج الوطني، بمساهمة مختلف الفواعل على المستوى المحلي والوطني.

ب– مدعم: لإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج، وتشجيع المنافسة بين الفواعل المختلفة.

ج– مستدام: بالحفاظ على الموارد الطبيعية المختلفة.

[27]–صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 160.

3/ إصلاح أدوات ووسائل التسيير العمومي وجعلها أكثر فاعلية وضمان ذلك من خلال:

أ- وضع إطار قانوني ملائم ومتطور: بإصدار عدة مراسيم ولوائح لتنظيم مختلف أوجه القطاع الفلاحي، وتسوية قضية العقار الفلاحي بنسبة كبيرة بصدور القانون 08-16 المتعلق بالتوجيه الفلاحي، والقانون 10-03 المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ولقد سمح النظام التشريعي والتنظيمي الجديد كذلك، بتشجيع إقامة مستثمرات فلاحية جديدة ووحدات تربية المواشي، إضافة لدعم وتحفيز القطاع الخاص، ومختلف المبادرات للاستثمار في الفلاحة.

ب- فعالية تمويل القطاع الفلاحي: ارتفعت الميزانية المالية الممنوحة للقطاع، كما تنوعت وتطورت صناديق الدعم المالي، ومن جهة أخرى، أعيد توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتصويبه لدعم الفلاحة والتنمية الريفية لتحقيق الأمن الغذائي.

ج- ضبط المنتجات الفلاحية: سعيا لحماية مداخيل الفلاحين لتأمين قدرتهم على الاستثمار، إضافة للعمل على استقرار أسعار أهم المنتجات الفلاحية، للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين.

د- الحماية والرقابة: الحماية بالعمل على تحقيق حماية الصحة الحيوانية والصحة النباتية، وكذا سلامة المنتجات الفلاحية، والعمل على استدامة الموارد المختلفة، أما الرقابة، فتتكفل بها الدولة لضمان تطبيق المواد القانونية المختلفة، وفي كشف الاختلالات في حسن سير الأنظمة والسعي لتصحيحها وتجاوزها.

الفرع الثالث: معالم سياسة التجديد الفلاحي والريفي

ترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في شهر أوت 2008، حيث يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني. [28]

وتتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية وهي:

أ .التجديد الفلاحي:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة" فرع " لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طوال سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي.

حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية: الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل.

ثم أضيف أيضا عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي: الأول نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتأمين استقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك والثاني يتعلق بعصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية، كما يندرج هذين العملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد[29].

ب . التجديد الريفي :

هو منهج جديد للتنمية المستدامة للريف من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهو موجه لجميع الأسر الريفية التي تعيش وتعمل في المناطق الريفية، خاصة

---

[28]– عمراني سفيان، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 23 –24 نوفمبر 2014، ص 07.

[29]– تمار توفيق، **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الإبعاد والمعوقات 2000–2014**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015–2016، ص151.

أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تكون فيها ظروف الحياة والإنتاج صعبة (الجبال، السهول والصحراء)، من خلال مشاركة الجهات الفاعلة المحلية (السلطات المحلية والجمعيات المهنية والمنظمات والمزارعين والحرفيين والخدمات الفنية والإدارية ومؤسسات التدريب والبنوك...الخ)، على الرغم من أن الزراعة ظلت عنصرا قويا من النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، فإن التجديد الريفي يوسع نطاقه إلى قطاعات أخرى من الأنشطة الريفية كالحرف ومياه الشرب والكهرباء وتطوير التراث الثقافي وما إلى ذلك، وتعزيز الطبيعة المشتركة بين القطاعات .

وأخيرا فإنه يضمن الأنشطة التي تدعم مفهوم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وإدارة الأعمال على أرض الواقع من قبل الجهات الفاعلة المحلية: كتجميع المياه وحماية التراث والغابات ومكافحة التصحر وحماية المناطق الطبيعية والمناطق المحمية وتطوير الأراضي.[30]

ج . برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، حيث يّتجه هذا البرنامج إلى كل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، كما تتمّثل أشكال تقوية القدرات البشرية في: التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جوارية مدعمة مستهدفة، اليقظة الإستراتيجية لمواكبة العصر، الاتصالات لتحسيس وتجنيد الفاعلين ولإرشاد المعارف والمساهمة في الحوار السياسي. وبهذا فهو يهدف إلى:

-عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.

-استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.

-تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.

-تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل، الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

وتجدر الإشارة إلى أّنه إضافة إلى الركائز الثلاثة السالفة الذكر، هناك إطار تحفيزي يشتمل على الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة عملها الريادي، وتتمّثل أساسا في:

---

[30]- طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31 ،20، ص 220.

-الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات اللازمة.

-تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.

يمكننا إعطاء نظرة حول بعض النتائج التي حققها هذا البرنامج: [31]

التجديد الفلاحي:

سمح تطبيق التجديد الفلاحي، بالرفع من المردودية الإنتاجية، حيث إذا تم الرجوع للأهداف التي سطرت قبل إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بالرفع من معدل نمو الإنتاج الفلاحي خلال فترة 2009-2014 بـ 8.33 ٪، فإن معدل نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2009 و2014 قد بلغ نسبة 11٪، وهو ما يعني تحقيق أحد الأهداف الأساسية المسطرة. كما أن ارتفاع معدل النمو المحقق، انعكس على قيمة الإنتاج الفلاحي التي بلغت في20091507 مليار دينار لتبلغ سنة 2014: 2761 مليار دينار.

التجديد الريفي:

برمج خلال فترة 2009-2014: 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة، أطلق منها 10842 مشروع أي نسبة ّ89٪، وتحقق منها في نهاية 2014: 8468 مشروع، أي نسبة 60 ٪، موزعة كالآتي:

-10٪ لإعادة تأهيل القرى والقصور .

-37٪ لتنويع النشاطات الاقتصادية .

- 50٪ لتثمين الموارد الطبيعية .

-3٪ لإعادة تأهيل الموروث المادي والغير مادي .

وفي إطار تنفيذ برنامج التجديد الريفي، تحقق ما يلي:

- توزيع أكثر من 7 مليون شجرة صغيرة.

-فك العزلة عن المناطق النائية ب 18000 كم .

- اتساع المساحة المخصصة للتشجير ب 233000 هكتار .

[31]- صاحب يونس، مرجع سبق ذكره، ص 174.

خلاصة الفصل الأول :

من خلال عرضنا للبرامج الفلاحية التي تبنتها الدولة منذ سنة 2000 نستخلص أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي جاءا لتصحيح الاختلالات التي كان يعاني منها القطاع الفلاحي منذ الاستقلال، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

حيث اعتمدت السلطات في إطار هاذين البرنامجين مقاربة جديدة والمتمثلة في تجسيد هذه البرامج بالتقسيم الفرعي حسب الشعب مثل: فرع الحبوب ومشتقاته، فرع الحليب ومشتقاته

وستكون شعبة الحليب موضوع الدراسة في الفصل الثاني.

الفصل الثانـي

مقدمة الفصل

يعتبر الحليب من المواد الغذائية الإستراتيجية كونه مادة أساسية ذات الاستهلاك الواسع من طرف المستهلك الجزائري. إن اهتمام الدولة بفرع الحليب كان من خلال وضع مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تنظيم وتطوير صناعة الألبان ومع مطلع سنة 2000 بادرت الدولة بإطلاق برنامج سمي بـ "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية " تلاه مباشرة برنامج مكمل له في سنة 2008 أطلق عليه" برنامج التجديد الفلاحي والريفي" ولقد لقيت شعبة الحليب في إطار هاتين السياستان اهتمام كبير والسعي نحو تحسين الأداء العام للشعبة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث خصصت الدولة مبالغ كبيرة للدعم والإعانة بفضل الانتعاش الذي عرفته الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، نحاول في هذا الفصل عرض وتقييم نتائج السياسة الجديدة لشعبة الحليب في الجزائر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التوجهات العامة للسياسة الجديدة لشعبة الحليب في الجزائر

المبحث الثاني: أدوات الضبط المعتمدة في شعبة الحليب

المبحث الثالث: تقييم مؤشرات الأداء العام لشعبة الحليب

المبحث الأول: التوجهات العامة للسياسة الجديدة لشعبة الحليب في الجزائر

نسعى من خلال هذا المبحث إلى إبراز أهم ركائز ومميزات السياسة الجديدة لشعبة الحليب التي اعتمدتها الدولة لتنظيم وإدارة هذه الأخيرة مع الإشارة إلى الجهود التي تبذلها السلطات لتلبية احتياجات هذه الشعبة في إطار البرامج الفلاحية الفرعية المعتمدة، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى: التدخل العمومي في شعبة الحليب في الجزائر في إطار السياسة الوطنية لإعادة تأهيل شعبة الحليب لسنة 1995 ومكانة شعبة الحليب في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي تزامنت مع الأزمة الغذائية العالمية 2007-2008.

المطلب الأول: السياسة الوطنية لإعادة تأهيل شعبة الحليب لسنة 1995

إن سياسات التنمية وتنظيم صناعة الألبان التي طبقت أواخر الثمانينات كان الهدف الرئيسي منها هو تحسين استهلاك مادة الحليب والعمل بجدية على تلبية احتياجات السكان من خلال الإعانات المختلفة الممنوحة، كما أن هذه السياسات عملت أيضا على تنظيم دعم أسعار استهلاك مادة الحليب من اجل الإبقاء عليها منخفضة بما يتوافق مع القدرة الشرائية لذوي الدخل البسيط، وذلك من خلال دعم غبرة الحليب المستوردة.

وفي الوقت نفسه قامت الدولة بإنشاء ملبنات من الحجم الكبير والتي كانت تعمل أساسا على تحويل مسحوق الحليب المستورد، يعد هذا التوجه من بين الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم الواردات على حساب الإنتاج المحلي من الحليب.

وفي سنة 1995 صدر برنامج إعادة تأهيل شعبة الحليب، هذا الأخير أعطى الأولوية لـ:

- الزيادة في الإنتاج المحلي من الحليب الطازج.

- البحث عن أعلى معدل ممكن من تكامل الإنتاج الوطني من الحليب الطازج واحتياجات الوحدات الإنتاجية ومن ثم تخفيض نسبة تبعية هذه الأخيرة لغبرة الحليب المستوردة.
- زيادة جمع الحليب الطازج.

خلال هذه الفترة، الاستثمار في شعبة الحليب كان ضعيفا ولم يرقى إلى مستوى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السلطات والمتمثلة في إعادة هيكلة الشعبة وتنظيمها بالشكل الذي يسمح لها بتعزيز تنافسيتها على المدى المتوسط والطويل.

وفيما مايلي: جدول توضيحي يبين تطور الميزانية الزراعية المخصصة لدعم شعبة الحليب

الجدول رقم 01: تطور ميزانية شعبة الحليب من الميزانية الفلاحية وحصة الشعبة في صناديق الدعم (مليون دج)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
مجموع الميزانية الفلاحية 1	27478	45990	38469	32234	31001
ميزانية صناديق الدعم 2	9900	11900	10400	8900	9900
% 2/1	36.03	24.13	27.03	27.52	31.93
ميزانية استهلاك شعبة الحليب 3	451.67	451.67	451.67	451.67	943.43
% 2/ 3	4.56	3.77	4.34	5.07	9.52

المصدر: MAKHLOUF malik, Performance de la filière laitière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs, cas de la wilaya de Tizi-ouzou, thèse Doctorat, Université Mouloud Mammeri, Option : économie rurale, 2015,p47

الشكل رقم 01: تطور ميزانية شعبة الحليب من الميزانية الفلاحية وحصة الشعبة في صناديق الدعم (مليون دج)

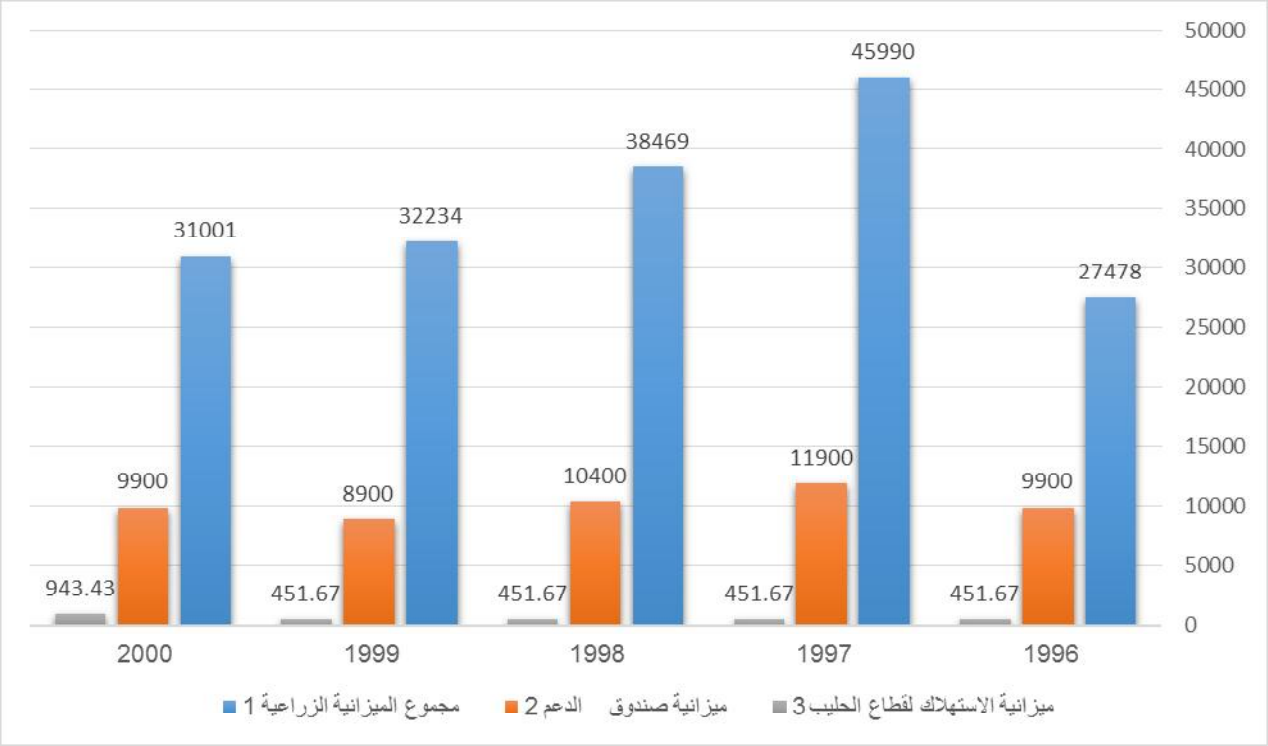

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول نلاحظ أن مجموع الميزانية الفلاحية ارتفع بشكل ملحوظ في سنة 1997 مقارنة بسنة 1996 لتعود هذه الميزانية إلى الانخفاض مع بداية 1998، أما بالنسبة لميزانية صناديق الدعم فكانت ذات قيم متعادلة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى سنة 2000.

فيما يخص ميزانية استهلاك شعبة الحليب، فإننا نلاحظ أن هذه الميزانية كانت بقيمة ثابتة تقدر بـ 451.67 مليون دج خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى سنة 1999 إلا أن هذه القيمة شهدت ارتفاعا كبيرا لتبلغ 943.43 مليون دج أي تجاوز معدل الارتفاع 100 % .

إن من أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق السياسة الوطنية لشعبة الحليب التي تبنتها الجزائر سنة 1995 للأهداف التي سطرتها مايلي :

_ ثقل آليات منح الإعانات .

_ عدم فاعلية هيئات الرقابة والمتابعة.

_ ميول الفلاحين لزراعة أنواع ذات القيمة المضافة المرتفعة على حساب زراعة الأعلاف.

_ الشروط التي وضعتها السلطات للاستفادة من دعم الإعانة المتمثلة في إلزامية امتلاك الفلاحين لـ 12 بقرة حلوب على الأقل وإلزامية امتلاكهم لـ 6 هكتارات من الأراضي، أدى إلى إقصاء الآلاف من صغار الفلاحين من الاستفادة من الإعانات المقررة في إطار هذه السياسة.

المطلب الثاني: مكانة شعبة الحليب في المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية

إن الأوضاع المزرية للقطاع الفلاحي في أواخر 1990 فرضت على السلطات وضع حلول مستدامة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، يعتبر هذا الأخير بمثابة الاستجابة من السلطات لتطلعات الفاعلين في هذا القطاع من الفلاحين والمهنيين. الأهداف التي حددها المخطط هي نتيجة تحليل مفصل لواقع القطاع الفلاحي مع الأخذ بعين الاعتبار نقائص السياسات الفلاحية السابقة في ظل هذا المخطط، استفاد القطاع الفلاحي من زيادة كبيرة في المساعدات مقارنة بحجم الميزانية المخصصة للقطاع في إطار السياسات الفلاحية السابقة.

ووفقا لمخلوف مالك عن شرفاوي فان قيمة الدعم المخصص لشعبة الحليب في ظل المخطط لسنة 2002 يمثل 3.8 مرة من متوسط المبلغ السنوي من قيمة الدعم المخصصة لهذه الشعبة خلال الفترة (1996 – 1999).

بفضل الجهود التي بذلت منذ عام 2000، الانجازات التي تحققت كانت أفضل بكثير مما تحقق خلال الفترة (1995–1999) إلا أنها بقيت دون ما كان منتظر. الزيادة المعتبرة للدعم الممنوح لفائدة المربين ووحدات التجميع والملبنات كان حافزا مؤثرا لمضاعفة الإنتاج المحلي من الحليب الطازج إلا أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الحيوية مازال بعيد المنال.

كما تم في إطار هذا البرنامج استحداث علاوة تقدر بـ 0.5 دج للغرام الواحد من الدهون لتشجيع المنتجين على تحسين نوعية الحليب الموزعة على الملبنات، وعلى الرغم من كل هذه الجهود لم تصل عملية تجميع الحليب إلى المستوى المتوقع وهذا راجع إلى ضعف أو غياب استخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال مثل عملية الاستنساخ وعقلنة الغذاء والمتابعة الصحية الجيدة وصغر حجم المستثمرات الفلاحية.

المطلب الثالث: تطبيق السياسة الوطنية للحليب المتزامنة مع الأزمة الغذائية العالمية

تحت ضغط الأزمة الغذائية العالمية لسنة 2007 ذات الصلة بتقلبات الأسعار العالمية، جاءت هذه السياسة الجديدة لتطوير شعبة الحليب من اجل تطوير الإنتاج المحلي من الحليب الطازج ووضع حد لاستيراد غبرة الحليب، لهذا الغرض كلفت الدولة منذ سنة 2008 الديوان الوطني المهني للحليب (**ONIL**) بتطبيق هذه السياسة في الميدان.

إن الدولة خصصت في هذا الإطار ميزانية معتبرة من اجل تطوير هاته الشعبة، وكلف الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته (ONIL) بتطبيق وإدارة هذه السياسة ميدانيا من خلال إبرامه لعقود مع مختلف المتدخلين في الشعبة، ويلتزم هؤلاء المتعاقدين بتنفيذ التزاماتهم المنصوص عليها في شروط العقد (الاتفاقية المبرمة بين الطرفين). ومن ثم التجسيد الحقيقي للسياسة الوطنية المنتهجة في الميدان، وتحقيق مختلف الأهداف التي ترمي إليها السلطات المعنية.

إن ميزانية الدولة المخصصة لتطوير شعبة الحليب يتم إنفاقها على المتعاقدين من طرف ONIL وفق آليتين أساسيتين هما:

دعم استيراد غبرة الحليب وتقديم إعانات للمتعاملين وهذا لتشجيعهم على زيادة الإنتاج والمساهمة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة الوطنية في هذا المجال والمتمثلة أساسا في زيادة الإنتاج الوطني وتقليص حجم الواردات ومن ثم إلى الاكتفاء الذاتي من مادة أساسية وإستراتيجية، بالإضافة إلى خلق نسيج صناعي مندمج بواسطة الرفع من نسبة الاندماج، الأمر الذي يساهم في تقليص نسبة تبعية الصناعة الغذائية الوطنية للأسواق الخارجية.

جدول رقم 02: يوضح تطور الميزانية الإجمالية للديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته (2008 -2012)

السنوات	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيم	%	القيم	%	القيم	%	القيم	%	القيم	%
دعم ONIL لاستيراد غبرة الحليب (1)	22.0	89.5	16.0	66.1	14.8	64.1	22.5	66.6	31.55	68.6
الممنوحة من ONIL للمتعاملين مع الشعبة(2)	2.83	10.5	8.19	33.9	8.30	35.9	11.26	33.4	14.45	31.4
ميزانية ONIL (2+1)	24.6	100	24.2	100	23.1	100	33.7	100	46.0	100

المصدر: الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته

الشكل رقم 02: تطور الميزانية الإجمالية للديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته (2008-2012)

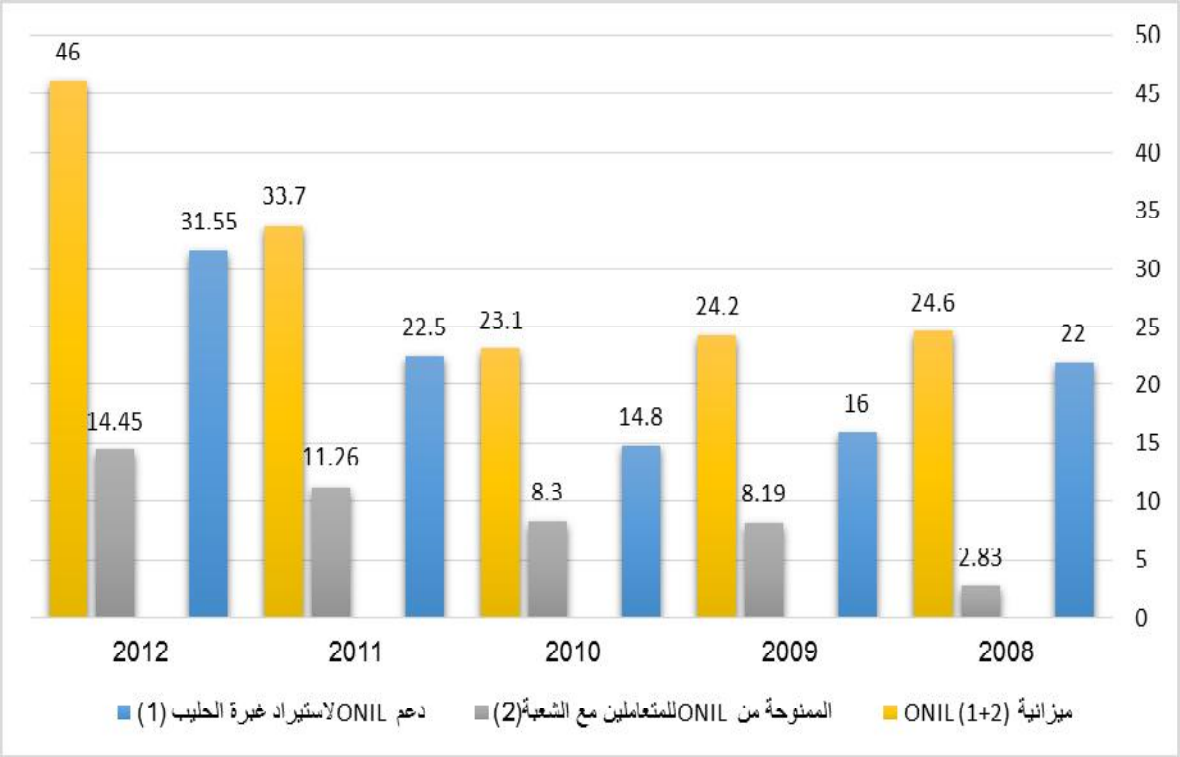

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول السابق

ومن خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن حجم الواردات لم يتراجع بشكل كبير بالرغم من المجهود المقدم من طرف الدولة حيث انه في سنة 2009 انخفضت قيمة الدعم المقدم للاستيراد بحوالي 4 مليار دينار ليستمر هذا الانخفاض في سنة 2010 بحوالي 2 مليار دينار، ويعود ارتفاع الدعم المقدم للاستيراد سنتي 2011 و2012، أما بالنسبة للأقساط الممنوح للمتعاملين في الشعبة فنلاحظ أنها كانت في ارتفاع مستمر حيث كانت هذه القيمة 2.83 مليار دينار سنة 2008 لتنتقل إلى 8.19 مليار دينار لتستمر بالارتفاع خلال السنوات الأخيرة.

كما اتضح أن هذا الانخفاض (التراجع) في قيمة الدعم الموجه لاستيراد غبرة الحليب راجع إلى تغير في أسعار غبرة الحليب وليس في الكميات المستوردة.

المبحث الثاني: أدوات الضبط المعتمدة في شعبة الحليب

خلافا لغيرها من منتجات الألبان التي يتم تسعيرها في السوق الحرة، الحليب LPS يعتبر مادة أساسية للاستهلاك (من المواد الغذائية الضرورية) ينبغي أن يكون سعره منخفض نسبيا بما يتوافق مع القدرة الشرائية لشرائح المجتمع ذوي الدخول الضعيفة، وبالتالي فان أسعار الاستهلاك التي وضعتها الدولة هي اقل بكثير من السعر الحقيقي للحليب LPS ولا تغطي تكاليف الإنتاج لمنتجي الحليب والمحولين. وللحديث أكثر عن هذه النقطة سنتطرق إلى العناصر التالية:

- دعم أسعار استهلاك حليب الأكياس.
- دعم أسعار إنتاج الحليب الطازج.

المطلب الأول: دعم أسعار استهلاك حليب الأكياس (LPS)

في عملية الدعم هذه ينبغي التعويض عن الفرق بين سعر الإنتاج وسعر البيع لان تكلفة الإنتاج هي اكبر من سعر البيع المسقف و المقدر بـ 25 دج /للتر. قبل عام 2008 كانت تمنح إعانات مالية لمنتجي الألبان من قبل صندوق تعويضات الدولة للمواد الغذائية يتم حسابها سنويا على أساس السعر المرجعي الثابت وفقا لمتوسط سعر شراء غبرة الحليب المستوردة، وبعد عام 2008 توقفت الدولة عن تقديم الدعم المباشر لمنتجي الألبان لتعويض الفرق بين سعر البيع وتكلفة إنتاج الحليب LPS، وبالمقابل أوكلت المهمة إلى الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته الذي أصبح هو من يقوم بعملية توزيع المادة الأولية المستوردة بسعر ثابت ومدعم بـ 159دج/كغ، بغض النظر عن تقلبات الأسعار العالمية بحيث تصل الإعانة أحيانا إلى 50% أو أكثر.

الجدول رقم 03: تطور نظام الأسعار المطبقة على استهلاك الحليب المبستر(الوحدة: دج/لتر)

الفترة	قبل 1995	المتوسط 2000-1995	المتوسط 2007-2001	المتوسط 2013-2008
تكلفة حليب الأكياس (مع حساب هامش ربح الملبنات)	10.1 (4.0)	18.5 (5.5)	39.0 (6.0)	23.35 (1.0)
سعر الاستهلاك المسقف	8.5	10.5	25.0	25.0
قيمة التعويض من الدولة للملبنات	1.6	8.0	16.0	0.0

المصدر: **MAKHLOUF malik, opcit ,p54.**

لكي نتمكن من فهم معطيات هذا الجدول, يجب تقديم التوضيح التالي:

قبل 2008، حساب تكلفة الإنتاج للتر الواحد من حليب الأكياس كان بالطريقة التالية:

سعر شراء 103 غرام من غبرة الحليب + هامش ربح الملبنات(6دج تقريبا) + اجمالي تكاليف التحويل (5 دج تقريبا) = 39.0 دج/ل

بينما مع بداية سنة 2008, تغيرت طريقة حساب تكلفة الإنتاج للتر الواحد من حليب الأكياس كما يلي:

سعر شراء 103 غرام من غبرة الحليب مع حساب دعم الدولة (16,4 دج) + هامش ربح الملبنات(1دج تقريبا) + إجمالي تكاليف التحويل (6 دج تقريبا) = 23,35 دج/ل

نلاحظ من الجدول أن الدعم الذي تقدمه الدولة للملبنات نظير بيعها حليب الأكياس بالسعر المسقف قبل 2008 كان دعما مباشرا ثم أصبح بعد هذه السنة دعما غير مباشر.

قيمة التعويض من الدولة للملبنات والخاصة بحليب الأكياس شهدت ارتفاع مستمر حيث انتقلت من 1,6 دج/ل قبل سنة1995 إلى 8,0 دج/ل كمتوسط الفترة الممتدة بين 1995 و2000 ثم إلى 16,0 دج/ل كمتوسط الفترة الممتدة بين 2001 و2007. ومنذ سنة 2008 أصبح الدعم الذي تقدمه الدولة للملبنات للاستمرار في تنفيذ سياسة تسقيف سعر حليب الأكياس دعما غير مباشر. بمعنى أن الدعم أصبح يخصص للمادة الأولية (غبرة الحليب) وليس للمنتج النهائي(حليب الأكياس) كما كان الحال قبل سنة 2008، لذا نلاحظ من الجدول أن قيمة التعويض من الدولة للملبنات والمخصص للمنتج النهائي(حليب الأكياس) خلال الفترة (2008-2013) معدومة.

المطلب الثاني: دعم أسعار إنتاج الحليب الطازج

دعم أسعار إنتاج الحليب الطازج يكون من خلال تحديد الدولة سنويا لسعر الحليب الطازج المحلي على أساس السعر الأدنى المضمون (PMG).

هذا الأخير يمثل السعر الأساسي للتنسيق بين الملبنات والمربين، كما تمنح الدولة إعانة إضافية للمنتجين تدفع من قبل الإدارات الوصية والتي تمثل الفرق بين السعر الأدنى المضمون والسعر المرجعي.

حساب السعر المرجعي يكون على أساس متوسط سعر غبرة الحليب المستوردة.

هذه الآلية تسمح بحماية المنتجين المحليين للحليب الطازج من منافسة غبرة الحليب المستوردة وبالتالي تحفيز الملبنات الوطنية على جمع وتحويل الحليب الطازج المحلي.

منذ 2008 التسعير السنوي لسعر الحليب الطازج في المزارع يتم تحديده بعد التفاوض بين الفاعلين في الشعبة: الديوان الوطني المهني للحليب والكنفدرالية الجزائرية لمنتجي ومحولي الحليب واللجنة المهنية للحلي

الجدول رقم 04: تطور نظام الأسعار المطبقة على إنتاج الحليب الطازج (الوحدة: دج/لتر)

السنوات	2000/1996	2004/2001	2008 /2005	2013/2009	2016/2014
السعر الأدنى المضمون للحليب الطازج الذي تدفعه الملبنات للمنتجين	22.00	27.00	27.00	30.00الى 32.00	33.00 إلى 34.00
السعر المرجعي المحسوب انطلاقا من غبرة الحليب المستوردة	30.00دج/ل	36.00دج/ل	40.00دج/ل	من 51.00 إلى 54.00 دج/ل	36.00 دج/ل
مجموع الإعانات المقدمة :	8	9	13	21	21
-للمنتجين	4	5	7	12	12
-المحولين	2	2	2	4	4
الجامعين	2	2	4	5	5

المصدر: الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته

نلاحظ من الجدول أعلاه إن سعر الحليب الطازج الذي يدفع للمربين (سعر الأساس: السعر الأدنى المضمون بدون إعانات) لم يتغير إلا قليلا منذ 20 سنة (السعر الأدنى المضمون خلال فترة الدراسة انتقل من 22.00 دج /ل سنة 2000 غالى 34 دج سنة 2015) بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 0.6 دج/ل (34-20/22=0.6)، في حين شهدت أسعار المدخلات الزراعية الرئيسية ارتفاعا فاحشا في نفس الفترة بسبب التدهور الكبير لقيمة العملة الوطنية.

أما بالنسبة للسعر المرجعي الذي يحسب على أساس متوسط سعر التكلفة من غبرة الحليب المستوردة، سجل ارتفاع معتبر خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2013 بسبب ارتفاع سعر هذه المادة في السوق العالمية، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر كثيرا فمع مطلع سنة 2014 تراجع السعر المرجعي حيث أصبحت قيمته تعادل 36 دج/ل خلال الفترة (2014-2016).

أما فيما يخص مجموع الإعانات المقدمة فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من 8 دج/ل سنة 2000 إلى 21 دج سنة 2016 .

نلاحظ أن السعر الأدنى المضمون خلال الفترة 2014-2016 كان من 33 إلى 35 دج معناه أن الملبنات تقوم بدفع للمربين ما قيمته 33 إلى 35 دج وذلك حسب نوعية الحليب الطازج أي أن السعر يتغير بصفة طردية مع نسبة المادة الدسمة المحتواة في اللتر الواحد.

كما نلاحظ أن تطور قيمة الدعم المقدمة إلى المنتجين كان بنسبة اكبر مقارنة بالفاعلين الآخرين في الشعبة: المحولين وجامعي الحليب، حيث انه خلال الفترة 1996 إلى 2013 ارتفعت قيمة الدعم المخصصة للمنتجين بـ 8 دج في حين أن الدعم المخصص لكل من المحولين وجامعي الحليب ارتفع خلال نفس الفترة بـ 2 دج و 3 دج على التوالي.

وفيما يخص قيمة الدعم المخصصة للمنتجين خلال الفترة 2014-2016 تمثل 57% من إجمالي الإعانات المقدمة للفاعلين في الشعبة، والباقي يتقاسمها المحولين والجامعين على التوالي ب 19% و21%، هذا التوزيع يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها السلطات المعنية للإنتاج المحلي للحليب الطازج.

المطلب الثالث: تطور الأسعار الحقيقية لإنتاج الحليب الطازج والأسعار الحقيقية لاستهلاك حليب الأكياس خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2020

- تطور الأسعار الحقيقية لإنتاج الحليب الطازج: حساب السعر الحقيقي يكون وفق العلاقة التالية:

- السعر الحقيقي = السعر الاسمي / معدل التضخم

الجدول رقم 05: يوضح تطور سعر الحليب الطازج بدلالة معدل التضخم خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2020

(سنة الأساس 100: 2006)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	100	101.4	105.8	110	111.5	114.1	118.3	124	131.1	136.2	142.4	155.1	160.11	164.77	172.65
السعر الاسمي DA/L	22	25	25	25	27	27	27	27	29	30	32	32	36	36	36
السعر الحقيقي DA/L	22	24.6	23.65	22.74	24.22	23.67	22.83	21.77	22.12	22.02	22.47	20.64	22.84	21.84	20.85

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(ons)

السعر الاسمي: الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته

إن سعر اللتر الواحد للحليب في الجزائر لا يكون على أساس تكاليف الإنتاج في المستثمرات الفلاحية لتربية الأبقار الحلوب، لان الدولة تقوم بتحديد سعر أدنى مضمون (PMG): Prix Minimum Garantie، والذي تدفعه الملبنات لمربي الأبقار وبالتالي فان مختلف الإعانات المقدمة لمربي الأبقار ووحدات تجميع الحليب، والملبنات هي التي تغطي الفارق بين السعر الأدنى المضمون (PMG) والسعر المرجعي (Prix de Référence).

_ السعر المرجعي: يتم حسابه على أساس متوسط التكلفة للواردات من غبرة الحليب، الغرض من هذه الآلية هو تشجيع الملبنات على تجميع وتحويل الحليب المحلي (الطازج) .

- تطور الأسعار الحقيقية لاستهلاك حليب الأكياس.

الجدول رقم 06: يوضح تطور الأسعار الحقيقية للحليب LPS المدفوعة من المستهلكين من سنة 1995 إلى سنة 2020 (سنة الأساس 2006).

السنوات	1995	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السعر الاسمي لاستهلاكLPS الجاري DA/L	10.5	20	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25	25
سعر الاستهلاك الحقيقي LPS الثابت DA/ L	14.8	20.8	25	24.6	23.6	22.7	22.4	21.9	21.1	20.2	19.1	18.4	17.6	16.1	15.6	15.1	14.5
معدل التضخم	70.8	96	100	101.4	105.8	110	111.5	114.4	118.3	124	131.1	136.2	142.4	155.1	160.1	164.8	172.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

الشكل رقم 03: تطور الأسعار الحقيقية لحليب الأكياس خلال الفترة (1995-2020 بحيث أن سنة الأساس هي 2006)

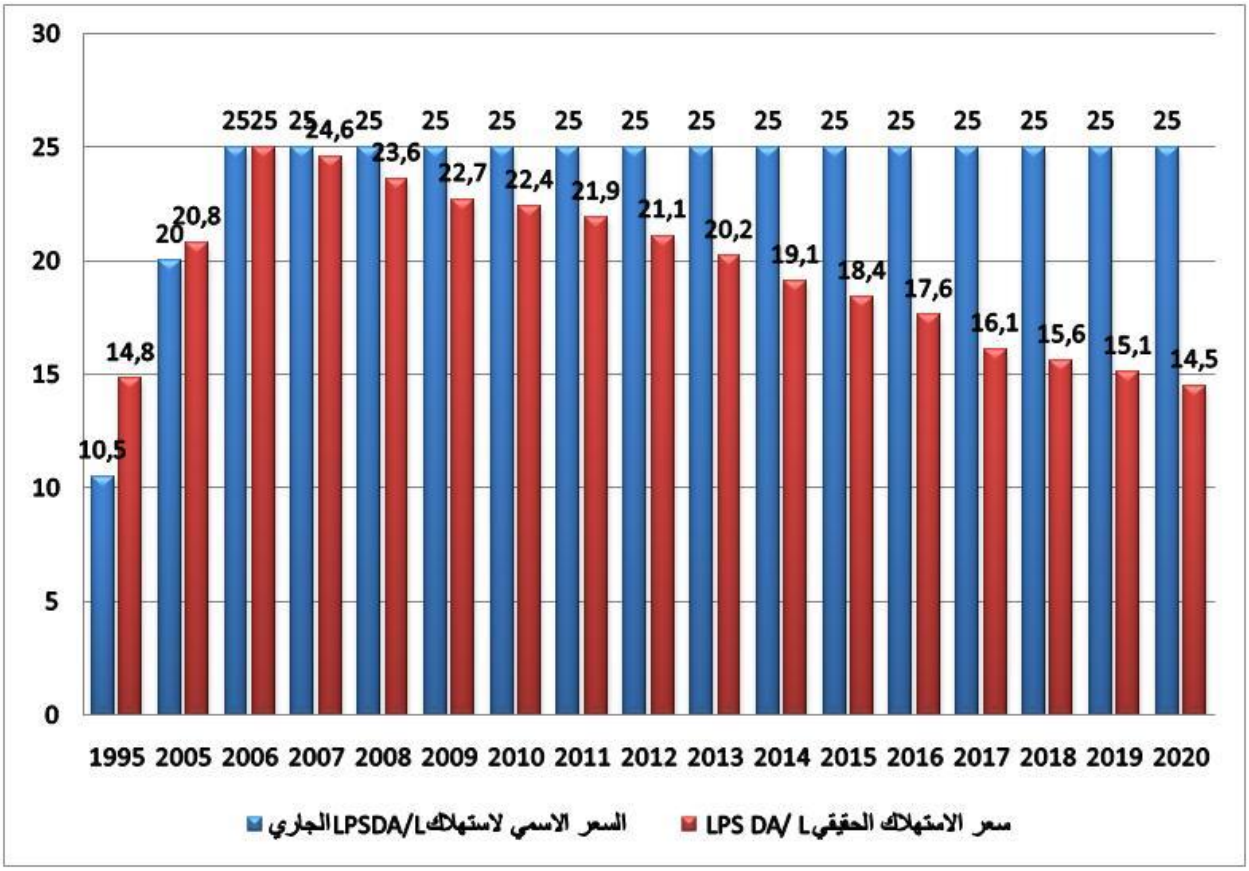

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول السابق

سنة الأساس التي اعتمدنا عليها هي 2006، لذا نلاحظ أن في السنتين 1995 و 2005

السعر الثابت اكبر من السعر الجاري بينما الفترة الممتدة من 2006 إلى 2020 فان السعر الثابت اقل من السعر الجاري.

كما نلاحظ انه كان هناك زيادة في السعر الجاري للحليب خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2005 حيث ارتفع تقريبا بالضعف انتقل من 10.5 دج إلى 20 دج 2005 واستمر سعر الحليب في الارتفاع في سنة 2006 حيث ارتفع بـ 5 دج ليستقر سعره بـ 25 دج خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2020، وهذا راجع إلى أن حليب الأكياس (LPS) كان مدعوما من طرف الدولة لكونه مادة ضرورية وأساسية .

أما بالنسبة للسعر الثابت للتر الواحد من حليب الأكياس ارتفع خلال الفترة 1995 إلى 2006 ومع بداية 2007 عرف السعر انخفاض مستمر إلى غاية نهاية فترة الدراسة حيث انتقل من 24.6 في 2007 إلى 14.5 دج سنة 2020، ورغم ثبات السعر الاسمي لمادة الحليب من 2007 إلى 2020 إلا أن حجم استهلاك الفرد لهاته المادة لم يرتفع بشكل كبير حيث أن هذا الارتفاع مرتبط بزيادة عدد السكان لا بحجم استهلاك الفرد، هذا يدل على أن مادة الحليب غير مرنة بدلالة سعرها، ومن جهة أخرى فان استهلاك مشتقات الحليب خلال تلك الفترة شهد ارتفاع ملحوظ رغم أن أسعارها ارتفعت باستمرار لأن أسعارها حرة تستجيب لقوى العرض والطلب وكذلك تكلفة الإنتاج.

زيادة الدخل الحقيقي للفرد الجزائري بفضل انخفاض السعر الحقيقي للحليب، تم تحويله إلى استهلاك مواد أخرى ضمن المجموعة "الحليب ومشتقاته" مثل: الجبن والياغورت، وهذا ما يتوافق من الناحية النظرية مع ما استخلصته نظرية انجل "عند ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد (القدرة الشرائية) فان الزيادة لا تستعمل لاستهلاك كميات إضافية من المواد الأساسية وإنما تستغل لاستهلاك الكماليات التي لم يكن يستهلكها من قبل أو كان يستهلكها بكميات قليلة"، وهذا مؤشر على تحسن المستوى المعيشي لدى الفرد الجزائري.

المبحث الثالث: تقييم مؤشرات الأداء العام لشعبة الحليب خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2020

نحاول في هذا المبحث الأخير تقييم اثر سياسة الألبان الجديدة بعد مرور عدة سنوات من تنفيذها وذلك بناءا على النتائج التي حققتها هذه الشعبة، عملية التقييم تشمل تطور إنتاج الحليب الطازج وتطور وظيفة تجميع الحليب الطازج وتطور الواردات من الأبقار الحلوب

وغبرة الحليب، بالإضافة إلى تطور الصناعة التحويلية للحليب ومشتقاته.

المطلب الأول: تطور إنتاج الحليب الطازج

إن إنتاج الحليب في الجزائر لا يحقق الاكتفاء الذاتي ويرجع ذلك عموما إلى أن سياسة الألبان لم تحضى بالتنظيم الجيد خلال الخطط التنموية المختلفة، كما أن الإجراءات التي تم تطبيقها لزيادة إنتاج الحليب لم يكن لها تأثير كبير على الرغم من كل الجهود المبذولة. إنتاج الحليب المحلي كان يغطي فقط 30% من احتياجات المستهلكين في 1985 إلى 1989 مقابل 70% مع بداية السبعينات (حسب مخلوف مالك عن بسعود 1996).

وفيما يلي: عرض لتطور إنتاج الحليب من سنة 2005 إلى 2020

الجدول رقم07: يوضح تطور إنتاج الحليب في الجزائر من سنة 2005 إلى 2020(الوحدة: مليار لتر /السنة)

السنوات	كمية الإنتاج
2005	1.55
2006	1.64
2007	1.54
2008	1.61
2009	1.92
2010	2.09
2011	2.24
2012	2.18
2013	2.2
2014	2.4
2015	2.63
2016	2.92
2017	3.1
2018	3.4
2019	3.6
2020	3.8

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ النمو المتواصل لإنتاج الحليب على المستوى الوطني خلال الفترة الدراسة حيث انتقل من 1.5 مليار لتر في سنة 2005 إلى 3.8 مليار لتر في 2020 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 8% وهو معدل أعلا بكثير من نمو السكان الذي يقدر بحوالي 2%، إلا أن هذه الكميات تبقى منخفضة مقارنة بالاحتياجات الوطنية وما تقدمه السلطات المعنية من مساهمات لتنمية هذه الشعبة .

ولعل من بين أهم العراقيل التي حالت دون الوصول إلى إنتاج كميات معتبرة من الحليب الطازج نذكر:

- عدم توفر المراعي الكافية والأعلاف الخضراء بالكمية والنوعية المطلوبة بالإضافة غلاء أسعارها.

- عدم إلمام مربي الأبقار بالأساليب الحديثة في التربية والاعتماد الكبير على القطاع التقليدي في إنتاج الحليب.

- عدم توفر الرعاية الصحية الكافية أو غيابها ونقص الإطارات والبرامج الإرشادية والتثقيفية الخاصة بالتربية والرعاية.

- ضعف مستويات التغذية الذي يزيد من خطورة الإمراض الحيوانية وما يترتب عليها من أثار سلبية في تنمية الثروة الحيوانية، مما يتسبب في إلحاق خسائر كبيرة بالمربين.

- العوامل المناخية والجفاف.

المطلب الثاني: تطور وظيفة تجميع الحليب الطازج

إن تطور وظيفة التجميع للحليب الطازج على المستوى الوطني يتميز بالضعف حيث خلال عقد السبعينات كميات الحليب الطازج التي تم جمعها تقدر بـ 30% إلى 40% من إجمالي الإنتاج ثم انخفضت هذه النسبة إلى 16% في العقدين 1980-1990 (حسب مخلوف مالك عن بوكلة 1996).

وفيما يلي: جدول يبين كميات الحليب المجمعة مقارنة مع الإنتاج الكلي خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020.

الجدول رقم 08: يوضح تطور كميات الحليب المجمعة مقارنة بالإنتاج الكلي خلال الفترة (2005 -2020)

السنوات	كمية الحليب المجمع (مليون لتر)	نسبة الحليب المجمع مقارنة بالإنتاج الكلي %
2005	100	6.31
2013	91.8	5.63
2014	220	12.57
2015	290	18.12
2016	395	20.10
2017	572	19.58
2018	700	22.66
2019	950	27.14
2020	972	25.57

المصدر: الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته

نلاحظ من الجدول أعلاه انه مع بداية سنة 2014 نسبة التجميع على المستوى الوطني في ارتفاع مستمر إلى غاية 2020 حيث شهدت هذه النسبة خلال الفترة (2016 -2020) وتيرة أفضل ويعود ذالك إلى زيادة قيمة الإعانات المقدمة لمنتجي وجامعي الحليب في سنة 2015. بالرغم من أن كميات الحليب المجمعة سجلت تقدما ملحوظا حيث انتقلت من 290 مليون لتر سنة 2015 إلى 700 مليون لتر في سنة 2018 لتصل إلى 972 مليون لتر سنة 2020 إلا إن هذه الكمية الأخيرة لا تمثل سوى 25.57 % من الإنتاج الكلي.

المطلب الثالث: تطور الواردات من غبرة الحليب خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020

تعتبر غبرة الحليب من الواردات المهمة لإنتاج حليب الأكياس LPS، حيث أن الجزائر تحتل المراتب الأولى عالميا من حيث استيراد غبرة الحليب ولازالت تعاني من التبعية للأسواق الخارجية.

الجدول رقم 09: يوضح تطور الواردات من غبرة الحليب خلال الفترة (2005- 2020)(الوحدة: طن 10^3)

السنوات	الكمية
2005	188.08
2006	219.00
2007	234.00
2008	211.07
2009	250.27
2010	250.26
2011	250.08
2012	252.81
2013	259.50
2014	293.01
2015	293.01
2016	293.01
2017	299.62
2018	200.37
2019	372.05
2020	385.06

المصدر: من 2005 إلى 2013 من إعداد الطالبين اعتمادا على أعداد متفرقة من الكتاب السنوي

للإحصاءات الزراعية العربية.

و من 2014 إلى 2020 المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك (CNIS).

للتوضيح فان كميات غبرة الحليب المستوردة لا تمثل فقط تلك المستوردة من طرف الديوان الوطني المهني للحليب بل تشمل أيضا الكميات المستوردة من طرف أصحاب الملبنات (استيراد غبرة الحليب ليست متعلقة بالديوان الوطني المهني للحليب فقط بل يمكن لأصحاب الملبنات والمحولون أن يقوموا بالاستيراد).

من خلال الجدول نلاحظ انه منذ سنة 2005 كميات الواردات من غبرة الحليب كانت في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2017 ثم انخفضت هذه الكمية من 299.62 إلى 200.37 ألف طن في سنة 2018 لتعود مجددا إلى الارتفاع في السنتين الأخيرتين حيث بلغت 372.05 ألف طن و385 ألف طن على التوالي في 2019 و2020.

إذن بالرغم من مختلف التحفيزات والإعانات الممنوحة للفاعلين في الشعبة من مربين وجامعين ومحولين إلا أن الواردات من غبرة الحليب لا تزال في مستويات مرتفعة مع العلم أن الإنتاج المحلي من الحليب الطازج ونسبة تجميعه عرفا خلال فترة الدراسة تحسنا ملحوظا وهذا ما لم نجد له تفسيرا واضحا. إن إنتاج حليب الأكياس ومشتقاته مرتبط بنسبة كبيرة بالواردات من غبرة الحليب حيث تمثل هذه الأخيرة أكثر من 79% من مجموع كميات الحليب المحولة والبقية يتم إنتاجها محليا، هذا الوضع يعكس بوضوح عدم استقلالية قطاع الحليب ومشتقاته من حيث التموين بالمواد الأولية في الأسواق الدولية. ذلك ما يجعلها تواجه صعوبات ناجمة عن تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية ومختلف المخاطر الأخرى المترتبة عن تبعيتها المفرطة للأسواق الدولية.

المطلب الرابع: تطور الصناعة التحويلية للحليب ومشتقاته خلال الفترة (2005-2020)

إن تطور النسيج الصناعي للحليب ومشتقاته في الجزائر مر بـ 3 مراحل أساسية:

_**المرحلة الأولى:** من 1970 إلى 1980 عرفت هذه المرحلة استثمار عمومي كبير في هذا المجال حيث تم تدشين 19 مصنع موزعة على مختلف مناطق الوطن نحو الشكل التالي: (4)

مصانع في الشرق و(6) مصانع في الوسط و(8) مصانع في الجنوب الغربي. هذه الوحدات الإنتاجية العامة كانت تحت سلطة المجمع الصناعي لإنتاج الحليب (GIPLAIT) الذي كان يهيمن قبل التسعينات على الصناعة التحويلية للحليب وكذا توزيعه.

_**المرحلة الثانية:** من سنة 1990 إلى 2009

استثمارات الخواص سمحت بإنشاء 120 ملبنة ذات الحجم المتوسط ومئات من الملبنات صغيرة الحجم وهذا بفضل انتقال الجزائر من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام الاقتصاد الحر الذي حرر المبادرات الخاصة.

المرحلة الثالثة: من 2009 إلى 2020

هذه المرحلة شهدت خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية ودخول شركات أجنبية للسوق الوطنية وفقا لأشكال مختلفة، (الشراكة مع مؤسسات محلية ،عقود التراخيص، ...الخ).

فيما يلي جدول يوضح تطور الصناعة التحويلية للحليب ومشتقاته:

الجدول رقم 10: تطور الصناعة التحويلية للحليب ومشتقاته خلال الفترة (2005-2020)

السنوات	2005	2009	2017	2018	2019	2020
عدد الملبنات	40	193	177	178	180	*191

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات صادرة عن الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته

-* يمثل عدد الملبنات المتعاقدة مع الديوان الوطني للحليب

من خلال الجدول نلاحظ بصفة عامة أن عدد الملبنات عرف ارتفاع كبير خلال الفترة (2005-2020) نتيجة الاستثمارات العديدة التي انجازها الخواص في هذا المجال.

وفيما يلي جدول يوضح تزويد السوق المحلية من منتجات الحليب ومشتقاته لسنة 2012

جدول رقم 11: مثال عن تزويد السوق المحلية من منتجات الحليب في سنة 2012 (الوحدة مليون لتر)

	الإنتاج الكلي لمجمع GIPLAIT		الإنتاج الكلي للقطاع الخاص		مجموع إنتاج السوق الوطني		الحصة السوقية لكل منتج ولكل قطاع %		
	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة	مجمع GIPLAIT	القطاع الخاص	المجموع
إنتاج حليب الأكياس بالسعر المسقف	970	%88.5	664	%30.6	1634	%50.1	%59.4	%40.6	100
إنتاج مختلف مشتقات الحليب بالسعر الحر	125	%11.5	1503	%69.4	1628	%49.9	%7.7	%92.3	100
الإنتاج الإجمالي	1095	100	2167	100	3262	100	-	-	-

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2013

الشكل رقم 04: تزويد السوق المحلية من منتجات الحليب لسنة 2012 (الوحدة مليون لتر)

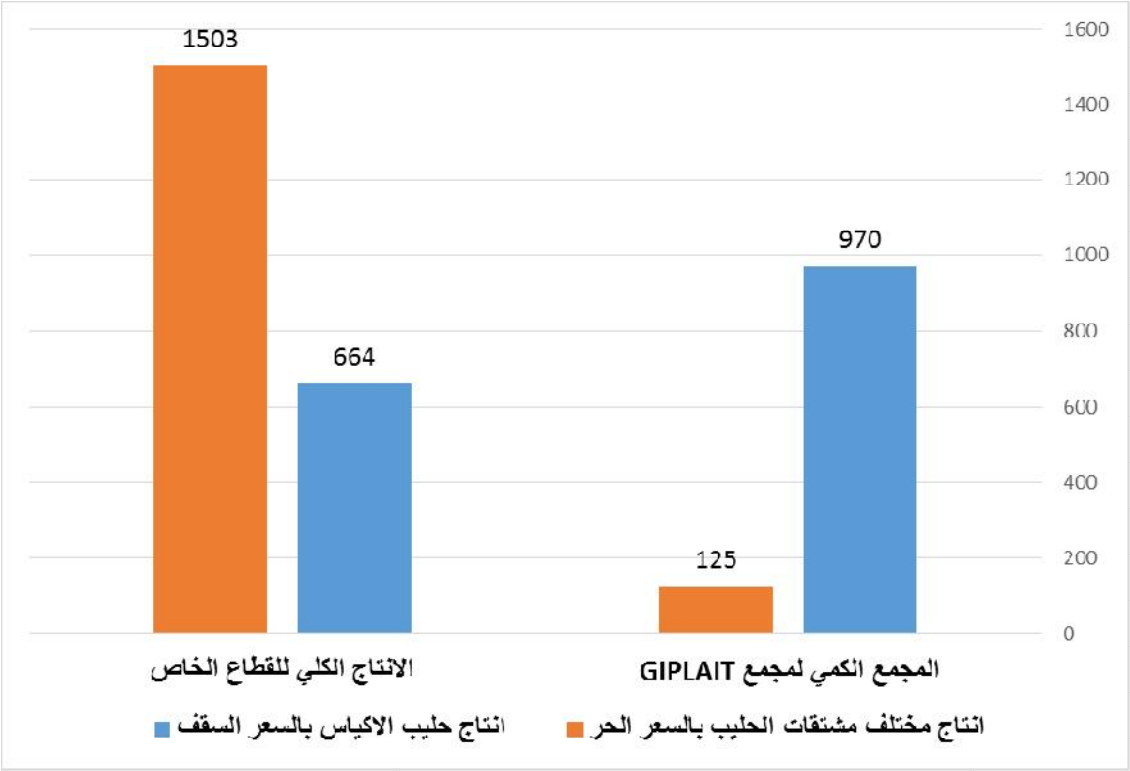

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على معطيات الجدول السابق

رغم أن فرع الحليب ومشتقاته يعتبر من الفروع المحررة، إلا أن سعر حليب الأكياس بقى مسقفا وهو ما لا يسمح للملبنات من تحقيق أرباح في صناعة هذا الأخير الأمر الذي يدفعهن لتنويع منتجاتهن من خلال صناعة مشتقات الحليب الذي يعتبر مصدر لتحقيق الأرباح. كما نلاحظ أن صناعة حليب الأكياس تمثل في سنة 2012 ما يعادل 50.1% من إجمالي الإنتاج الوطني للحليب ومشتقاته، خلال تلك السنة المجمع العمومي (GIPLAIT) ساهم بإنتاج 970 مليون لتر من حليب الأكياس وهو ما يمثل 88.5% من مجموع الحجم الكلي لإنتاج المجمع

وبلغت الحصة السوقية الوطنية لمجمع GIPLAIT لنفس السنة 59.4% من إنتاج حليب الأكياس.

خلاصة الفصل الثاني

تقوم الدولة بتقديم الدعم لشعبة الحليب وفق أسلوبين الأول خاص بدعم سعر استهلاك حليب الأكياس والثاني خاص بدعم سعر إنتاج الحليب الطازج. هذا الأخير تميز خلال فترة الدراسة بينما عرفت أسعار المدخلات الزراعية الرئيسية ارتفاعا فاحشا في نفس الفترة بسبب التدهور الكبير لقيمة العملة الوطنية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الدعم اللازم لاستمرارية عملية تسقيف سعر حليب الأكياس. الآلية المتبعة في تقدير قيمة الدعم المخصص لإنتاج الحليب الطازج تهدف إلى حماية المنتجين المحليين من منافسة غبرة الحليب المستوردة ومن ثم تحفيز الملبنات الوطنية على جمع وتحويل الحليب الطازج المحلي.

الخاتمة العامة

تعد فترة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي بمثابة مرحلة التدخل العمومي القوي في القطاع الفلاحي من جميع الجوانب التنظيمية والتقنية والتمويلية وذلك بفضل البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر جراء ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

صحيح أن قطاع الفلاحة بالجزائر عرف تحسنا ملحوظًا طيلة الخامسة والعشرون سنة الأخيرة إلا انه بالمقارنة مع كل تلك المجهودات المعتبرة والإمكانيات الهائلة التي سخرتها الدولة النتائج المحققة لم ترقى إلى المستوى المرغوب وتبقى هناك تحديات كبيرة على صانعي القرار مواجهتها.

الإجابة على الفرضيات :

بالرغم من أن الإنتاج المحلي من الحليب الطازج ونسبة تجميعه عرفا خلال فترة الدراسة تحسنا ملحوظا بفضل التحفيزات والإعانات المختلفة التي سخرتها الدولة لفائدة الفاعلين في الشعبة إلا أن الواردات من غبرة الحليب لا تزال في مستويات مرتفعة حيث أن إنتاج حليب الأكياس ومشتقاته مرتبط بنسبة كبيرة بالواردات من غبرة الحليب. هذه الوضعية تبين تبعية شعبة الحليب ومشتقاته للأسواق الخارجية من حيث التموين بغبرة الحليب. ذلك ما يجعلها تواجه صعوبات ناجمة عن تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية ومختلف المخاطر الأخرى المترتبة عن هذه التبعية.

النتائج:

من خلال دراستنا لفرع الحليب الذي يعد من أهم الفروع الحيوانية في الإنتاج الفلاحي كون مادة الحليب ذات استهلاك واسع من طرف السكان، توصلنا إلى النتائج التالية :

– الدعم الذي تقدمه الدولة للملبنات حتى تقبل ببيع حليب الأكياس بالسعر المسقف قبل 2008 كان دعما مباشرا للمنتج النهائي (حليب الأكياس) ثم أصبح بعد هذه السنة دعما غير مباشرا حيث يخص المادة الأولية (غبرة الحليب).

– إن المجهودات التي بذلتها الدولة والأموال الطائلة التي خصصتها لتحسين أداء شعبة الحليب والقضاء على التبعية الخارجية كللت بنتائج محدودة جدا.

–إن الدولة فشلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الأساسية وهذا بالرغم من النمو المتواصل لإنتاج الحليب الطازج على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة (2000– 2020) بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 8% وهو معدل أعلى بكثير من نمو السكان الذي يقدر بحوالي 2%، إلا أن هذه الكميات تبقى منخفضة مقارنة بالاحتياجات الوطنية وما تقدمه السلطات المعنية من مساهمات لتنمية هذه الشعبة.

– توصيات:

انه من الضروري إعادة النظر في السياسة المنتهجة خاصة فيما يخص تسقيف سعر حليب الأكياس وآليات دعم إنتاج الحليب الطازج وتجميعه وتحويله نظرا لعدم فعاليتها وعدم قدرتها على تحسين أداء شعبة الحليب والقضاء على التبعية الخارجية رغم ضخامة المخصصات المالية المسخرة في شكل تحفيزات وإعانات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- جرمولي مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها(دراسة حالة ولاية البويرة)، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2005.

2-هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006 (نموذج تطبيقي لولاية سعيدة)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2006-2007.

3- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2013-2014.

4- هيشر احمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016.

5-كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005 حالة قسنطينة تقييم ونتائج، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

6- نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2011-2012.

7- عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر(دراسة حالة الخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

8- عماري زهير، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014.

9- عمراني سفيان، سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر، الملتقى الدولي التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 23-24 نوفمبر 2014.

10- صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000-2014، مذكرة لنيل شهادة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2014-2015.

11- تمار توفيق، التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000-2014، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015-2016.

12- غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2007-2008.

13- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

2-المجلات:

1- بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة خميس مليانة-الجزائر، جوان 2013.

2-حوحو حسينة، حوحو سعاد، آليات تمويل وتسيير الصندوق الوطني للظبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث والعشرون، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2011.

3-طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد31، 2015.

4- نزعي عزالدين، هاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد التاسع، تموز 2013.

5- شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد16، جانفي2016.

3-وثائق ومنشورات من جهة رسمية:

- الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته .
- الديوان الوطني للإحصاء (ons) .
- مديرية المصالح الفلاحية لولاية المسيلة،2017.
- المركز الوطني للإعلام والإحصائيات التابع للجمارك (CNIS).
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2013.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

-MAKHLOUF Malik, Performance de la filière laitière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs, cas de la wilaya de Tizi-Ouzou, thèse Doctorat, Université Mouloud Mammeri, Option : économie rurale, 2015

المواقع الالكترونية :

1- http ://WWW.ONS.DZ

2- http://WWW.DOUANES-CNIS.DZ

تمت بحمد الله

ملخص:

تهدف دراستنا هذه إلى تقييم مؤشرات أداء شعبة الحليب الجزائرية في مسيرة البحث عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة أساسية للمستهلك الجزائري والقضاء على التبعية الخارجية. تحليل البيانات الخاصة بإنتاج الحليب الطازج و تجميعه و تحويله خلال الفترة (2000-2020) اثبت فشل السياسات المنتهجة في هذا القطاع في تحسين أداء شعبة الحليب الوطنية.

الكلمات المفتاحية: شعبة الحليب الجزائرية, مؤشرات الأداء, الاكتفاء الذاتي, التبعية الخارجية.

Résumé:

Notre étude a pour objectif d'évaluer la performance de la filière laitière en Algérie pendant l'application du plan national de développement rural et agricole et de la politique de renouveau rural et agricole au cours de la période (2000-2020). Les résultats obtenus ont révélé l'inefficacité des politiques poursuivies pour la réalisation des objectifs ayant trait à l'autosuffisance alimentaire et la dépendance vis-à-vis des marchés internationaux

Mots clés : La nouvelle politique laitière en Algérie, l'autosuffisance alimentaire, indicateurs de performance.